القضاء فى مصر بين العصرين الطولونى والإخشيدى

(القاضى أبو عبيد بن حربويه نموذجا)[1]

٢٩٣- ٣١١ هـ / ٩٠٦ – ٩٢٣ م

دكتور عبد الفتاح فتحى عبد الفتاح

أستاذ مساعد بقسم التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية

بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

تقديم:

اهتم الباحثون بدراسة الدولتين الطولونية (٢٥٤ – ٢٩٢ هـ / ٨٦٨ – ٩٠٥ م)، والاخشيدية (٣٢٣ – ٣٥٨ هـ / ٩٣٥ – ٩٦٩ م) اهتماما واضحا، لم يرق اليه اهتمامهم بالمرحلة الوسطى، مرحلة ما بين العصرين الطولونى والاخشيدى (٢٩٢ –٣٢٣ هـ / ٩٠٥ – ٩٣٥ م) ولعل ذلك يرجع الى اكتراثهم بالتجربتين الاستقلاليتين، التى مرت بهما مصر على يد احمد بن طولون (٢٥٤ – ٢٧٠ هـ / ٨٦٨– ٨٨٤ م)، ومحمد بن طغج الاخشيد (٣٢٣ – ٣٣٤هـ / ٩٣٥– ٩٤٦م).

أعيدت مصر بعد انتهاء العصر الطولونى – إلى التبعية من جديد للخلافة العباسية، وأكتفى فى هذا المقام بالاشارة السريعة الى عدم الاستقرار كطابع عام

---

(١) ورد في ضبطه وجهان: بضم البا ء، وإسكان الواو، وفتح الياء (حَرْبُويَه)، وبفتح الباء والواو (حَرْبَوَيْه)، وكلاهما جائز كما في (سيبويه، ونفطويه، وعمرويه، وراهويه). (ابن هداية الله الحسيني: طبقات الشافعية، تحقيق وتعليق: عادل نويهض، الطبعة الثالثة، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ١٩٨٢م، ص٥٤.

يغلب على هذه المرحلة التاريخية، إضافة إلى تعرض مصر الى أكثر من محاولة فاطمية لغزوها. والمطالع لاحداث تلك الفترة الزمنية يلحظ كثرة تولية وعزل الولاة، وكذلك تعدد تولية وعزل القضاة على فترات متقاربة، مما يدل على تخبط الخلافة العباسية، وسوء اختيارها للولاة والقضاة بصفة عامة فى تلك المرحلة.

وقد ارتأيت تسليط الضوء على قاض بعينه، يعد نسيج وحده فى هذه الفترة المظلمة من فترات تاريخ مصر الإسلامية هو القاضى (ابن حربويه) الذى يعد بحق علامة مضيئة فى تاريخ القضاء المصرى، إذ إنه استثناء مما شاب هذا العصر من سلبيات حيث كان مثالاً للقاضى العالم الفقيه الكفء النزيه، الذى اعتلى سدة العدالة فى مصر- على غير المعتاد- مدة طويلة من الزمن قاربت العشرين عاما.

حول هذا الرجل يدور هذا البحث فى الجوانب التالية:

اولا: نسبه ومولده وتكوينه العلمى:

هو على بن الحسين بن حرب بن عيسى[1] البغدادى[2]، المكنى ــ بـ (أبى عبيد بن حربويه)[3]، المعروف ب (القاضى الفقيه الشافعى).

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت، جـ١١ ص٣٩٥ (ترجمة رقم ٦٢٧٦) .

(٢) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، تحقيق: محمود الطناحى، وعبد الفتاح الحلو ، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ، ١٩٦٤م ، جـ٣ ص ٤٤٦ ، والسيوطي: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة تحقيق: محمد أبى الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة (عيسى الحلبي) ، ١٩٦٧م، ج١ص٣١٢ (ترجمة رقم ٦٠) .

(٣) حرفت إلى (جويرية) في (المصدر السابق نفسه) ، وقام المُحقق بتصويبها في (تصويبات الجزء الأول) الواردة في جـ٢ص٦٥٤ (مع ملاحظة أن ثمة خطأ طباعيًا وقع عند التصويب، حيث ورد بالتاء المربوطة بدلاً من الهاء.

ولد فى بغداد سنة ٢٣٧ هـ / ٨٥١م[١]، وكان والده هو الموجه الاول له، حيث منعه من سماع الحديث النبوى قبل ان يحفظ القرأن أولا، فلما حفظه وجهه لكتابة الحديث عن يعقوب بن ابراهيم الدورقى، فتوجه اليه، فاذا الناس يقولون: مات يعقوب الدورقى، فلم يقدر له الكتابة عنه[٢]. ويبدو أن تقلد ابن حربويه منصب القضاء وإبداعه فيه – على ما سنرى بعد ذلك – يعود إلى تجذر وتأصل العدالة فى أسرته منذ زمن بعيد، إذ كان والده أحد شهود القاضى إسماعيل[٣].

مكانته محدثا:

اهتم ابن حربويه بالحديث النبوى الشريف، فروى عن والده الحسين بن حرب[٤]، كما روى ايضا عن احمد بن المقدام العجلى، والحسن بن محمد بن

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب، دار الفكر – بيروت ١٩٨٤م، ج٧ص٢٦٨ (رقم ٥٢٠) ، ورفع الإصر عن قضاة مصر، تحقيق: د.حامد عبد المجيد، ومراجعة: إبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٦١م جـ٢ ص٣٨٩. ومن ثم لا يصح تاريخ ٢٣٢هـ/ ٨٤٧ م الذي أورده عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة (بيروت) ١٩٩٣م جـ٢ ص٤٢٩.

(٢) نفسه. يعقوب الدورقى احد حفاظ الحديث البغدادين. ثقة حافظ مسند صنف المسند. رأى الليث بن سعد فقيه مصر، وروى عن ابن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهما. روى عن أصحاب الكتب الستة في الحديث النبوي. ولد سنة ١٦٦هـ، وتوفى سنة ٢٥٢هـ. (الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، جـ١٤ ص٢٧٧ – ٢٨٠(رقم ٧٥٧٢) .

(٣) ابن حجر: رفع الإصر، جـ٢ص٣٩١، ولعل القاضي إسماعيل هذا هو إسماعيل بن إسحاق الأزدي قاضي بغداد الأشهر، الذي ولى القضاء قرابة نصف قرن من الزمان، وتوفى قاضياً على الجانبين الشرقي والغربي من بغداد سنة ٢٨٢هـ. (الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، جـ٦ص٢٨٤ – ٢٩٠ (رقم ٣٣١٨) .

(٤) وكان والده قد تلقى الحديث على أعلام المحدّثين، مثل: أبي عُبيد القاسم بن سلام ومحمد ابن عمران بن أبي ليلى (المصدر السابق: جـ ٨ص٣٧ (رقم ٤٠٨٩) .

الصباح الزعفرانى، ويوسف بن موسى القطان، وغيرهم[١]. وروى عنه: النسائى[٢]، والدولابى، والطحاوى، وعلى بن عيسى الوزير، وغيرهم[٣].

ويلاحظ على دراسته للحديث النبوى ما يلى:

أ- ان والده على رأس أولئك الرواة الذين تلقى على ايديهم حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم) الى جانب ثلة من المحدثين المشهورين بالعراق.

ب- ان ابن حربويه بلغ شأنا معتبرا لدرجة ان يكون النسائى احد الرواة عنه، وهو من هو فى التشدد فى نقد الرجال، والتثبت من صحة الروايات. ووضعه ابن حجر فى الطبقة الثانية عشرة[٤].

ج- أن الرواة عنه لهم أقدارهم العلمية المعروفة فى مصر لاسيما الطحاوى المحدث الفقيه، كما روى عنه أحد رحالات الدولة العباسية (الوزير على بن عيسى) المشرف على شئون مصر[٥]، مما يدل على انفتاح ابن

---

(١) الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، جـ١١ص٣٩٥ - ٣٩٦.

(٢) روي عنه النسائي المحدث المشهور (ت٣٠٣هـ/٩١٥م) سنة ٣٠٠هـ/٩١٢م بمصر (ابن حجر: تهذيب التهذيب، جـ٧ص٢٦٧) .

(٣) ابن حجر: تهذيب التهذيب، جـ٧ص٢٦٧.

(٤) نظراً لتأخر وفاة أبى عبيد وضعه ابن حجر فى هذه الطبقة من طبقات رواة الحديث النبوى ، ويعنى بها صغار الآخذين عن أتباع التابعين ممن توفوا بعد المائتين كالترمذى وأبى عبيد وغيرهم.(ابن حجر: تقريب التهذيب ، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار المعرفة – بيروت – ١٩٦٠ م – جـ ١ ص ٦. وقال عنه ابن حجر: ثقة فقيه جليل مشهور. (المصدر السابق ، جـ ٢ص ٣٥ ، رقم ٣٢٠) .

(٥) يمكن مراجعة اخبار الوزير على بن عيسى سنوات ٣٠١، ٣٠٣ ، ٣٠٤ هـ لدى (ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٢، جـ ٣ ص ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٣.

=

حربويه فى علاقاته العلمية مع علماء عصره ورجال الحكم والإدارة وطلاب العلم عامة أثناء توليه منصب القضاء فى مصر، وبعد اعتزاله أيضا.

فقهه وبلاغته:

تفقه ابن حربويه على مذهب أبى ثور[1] صاحب الشافعى فى بغداد، وتتلمذ – أيضا – على مذهب داود بن على الظاهرى[2] وأشار السبكى[3] إلى أنه كان من أخص أصحاب أبى ثور وكان متأثرا بمذهبه، يسلك مناهجه فى الاختيارات التى اختص بها، والتخريجات التى تفرد باستنباطها

تلقى الفقه الشافعى من كتاب (الحجة) الذى صنفه الشافعى حيث سمعه من

= وورد لدى (ابن الاثير: الكامل فى التاريخ ، مراجعة وتصحيح: د. محمد يوسف الدقاق ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٩٨٧ م ، جـ ٧ ص ٢٤ (الأحداث سنة ٣١٣ هـ) : أن الوزير الخصيبى أقر على بن عيسى الوزير فى الإشراف على أعمال مصر. ومعنى هذا أن الوزير على بن عيسى كان فى هذا المنصب قبل ذلك التوقيت. فلعله التقى ابن حربويه قبل مغادرته مصر بعد اعتزاله القضاء وروى عنه. وعلى كل فالعلاقة بين الرجلين وثيقة على نحو ما سنرى فيما بعد.

(١) هو إبراهيم بن خالد بن أبى اليمان الكلبى البغدادى. كان أحد الفقهاء الثقات المأمونين وكان على مذهب أهل العراق أولاً (مذهب الأحناف بالعراق) ، حتى قدم الشافعى بغداد ، فلزمه ، وتبع مذهبه. كان الامام احمد بن حنبل والمحدثون إذا سئلوا عن مسائل الفقه أحالوا عليه ، إذ كان فقيه أهل بغداد ومفتيهم فى عصره. توفى سنة ٢٤٠ هـ / ٨٥٤ م (الخطيب البغدادى: تاريخ بغداد ، جـ ٦ ص ٦٥-٦٩ ، رقم ٣١٠٠ ، والسبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٢ ص ٧٤ -٨٠ رقم ١٥) .

(٢) ابن حجر: رفع الاصر ، حـ ٢ ص ٣٨٩.

(٣) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ج ٣ ص ٤٤٦ (رقم ٢٢٤) .

الفقيه الزعفرانى، وحدث به عنه ، وكان على علم بالأصول (أصول الفقه)، وله مؤلف فى إثبات القياس والرد على منكريه)[1].

تتلمذ على يديه الفقيه الشافعى المشهور ابن الحداد(ت ٣٤٤هـ / ٩٥٥ م) فى مصر، وكان يجالسه لمذاكرة مسائل الفقه الفقيه الحنفى (الطحاوى ت ٣٢١هـ / ٩٣٣ م)، الذى ظنه ابن حربويه مقلدا للإمام أبى حنيفة، فرد عليه قائلا: وهل يقلد إلا عصبى ؟ فقال ابن حربويه: أو غبى ؟ فصارت العبارة مثلا[2].

وكان أبو عبيد بن حربويه يعرف أقدار الفقهاء، ويبدى رأيه فيهم، ومن هؤلاء: ابن أبى عمران الذى كان يكثر الطحاوى ذكره أمامه، فرد عليه أبو عبيد معترضاً مقللاً شأنه: قد رأيت هذا الرجل بالعراق إن البغاث بأرضكم يستنسر فصارت هذه الكلمة بمصر مثلا ايضا[3].

وهكذا اتضح تميزه الفقهى والبلاغى حيث كان فصيحا بليغا ذا بيان رائع، ولغة معربة[4]، وكانت توقيعاته القضائية تخرج معنونة مختومة، وقد ملئت

---

(١) ابن حجر: رفع الاصر ، ج٢ ص ٣٩٠.

(٢) ابن حجر: المصدر السابق ، جـ ٣ص ٣٩٥.

(٣) ابن حجر: السابق جـ ٢ ص ٣٩٧ وبخصوص المثل الوارد فى المتن ، فقد رويت كلمة (بغاث) بكسر الباء وضمها وفتحها ، وتعنى الطير الذى يصاد ، ويستنسر أى: يصير كالنسر الذى يصيد ولا يصاد ، وهذا المثل ورد بلفظة (بأرضنا) لا (بأرضكم) كما فى المتن ، ويضرب للئيم يرتفع أمره ، وقيل: معناه أن من جاورنا عز بنا. (ابن منظور: لسان العرب ، تحقيق: عبدالله على الكبير ومحمد احمد حسب الله ، وهاشم محمد الشاذلى، دار المعارف بالقاهرة د.ت مادة (ب.غ.ث) ، جـ ١ ص ٣١٨ وابراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط ، الطبعة الثالثة، مطابع الاوفست بشركة الاعلانات الشرقية بالقاهرة، ١٩٨٥ م جـ ١ ص ٦٦) .

(٤) ابن حجر: رفع الاصر جـ ٢ ص ٣٩١.

بلاغة وفقها[1].

والخلاصة فى شهادة القاضى أبى الطاهر الذهلى حيث قال:" كان أبو عبيد بالعراق مشهورا بالعلم والستر والتعفف، وكان يلى قضاء واسط قبل أن يلى القضاء بمصر"[2].

ثانياً: ولايته القضاء:

استعرضنا – فيما مضى – نشأة ابن حربويه، ومؤهلاته العلمية، ونضيف إلى ذلك تمتعه بخصال شخصية لتسنُّم منصة القضاء، مثل: الأمانة، والعفة، والوقار، إضافة إلى أنه كان قوّالاً للحق، جواداً[3]، متقشفاً زاهداً[4]. قاسى الظلم بنفسه في مدينة (واسط) بالعراق من أحد عمال الخراج، حيث كانت لأبي عبيد أرض هناك يؤدي خراجها للدولة مع غيره من الملاك، إلا أنهم ابتلوا بذلك الظالم المتسلط الفظ الذي اقتطع من أملاكهم مالا يستحق، وضرب قوماً، واستخفّ بآخرين، لدرجة أن أحدهم توسّل إليه أن يؤجله حتى منتصف النهار لعل الله يجعل له مخرجا، فضحك منه ساخراً، فما مضت ساعة من نهار، حتى هجم مجموعة من الخارجين على هذا الظالم، وقطّعوه بسيوفهم، ثم انصرفوا[5].

أيقن ابن حربويه – وقد عاين جزاء الظالم – أن الله أرسل هؤلاء عقوبة لذلك الرجل، فقصدوه قصداً دون سواه. ولعل هذا المشهد الحي المؤثر – علاوة

---

(١) ابن حجر: المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٣٩٧

(٢) السابق ٢/٣٩٥.

(٣) السابق ٢/٣٩٠.

(٤) السابق٢ /٣٩٣.

(٥) ابن الداية: المكافأة، تصحيح وضبط وشرح: احمد أمين وعلى الجارم ، المطبعة الأميرية – القاهرة ١٩٤١ م ،ص ١١٨ – ١١٩.

على تغلغل العدل الفطري في نفسه – كان له أكبر الأثر في تحريه العدل لما أسند إليه قضاء مدينة واسط[1] بعد ذلك، ثم لما غدا مسئولاً عن بسط العدل وقمع الظلم في ولاية مصر.

مدة قضائه على مصر:

ولى ابن حربويه القضاء في ولاية مصر – على ما يبدو – من قبل الخليفة المكتفي بالله (٢٨٩ – ٢٩٥هـ/٩٠١-٩٠٧م)، فدخلها في شهر شعبان سنة ٢٩٣هـ[2] / ٩٠٦م، وظل في منصبه حوالي ثمانية عشر عاماً وستة أشهر[3] حتى عزل – بناء على طلبه – في سنة ٣١١هـ / ٩٢٣م، فخرج من مصر في

---

(١) ابن حجر: رفع الإصر جـ ٢ ص ٣٩٥.

(٢) الذهبى: سير أعلام النبلاء ، أشرف على التحقيق والتخريج: شعيب الأرنؤوط ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة (بيروت) ١٩٨٥م ، جـ ١٤ ص ٥٣٧ ، والذهبى: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربى (بيروت) ١٩٩٣ م ، جـ ٣٢ص ٥٨٧.

وتجدر الإشارة إلى ما ذكره السيوطى فى (حسن المحاضرة) جـ ٢ ص ١٤٥ من أن ابن حربويه ولى القضاء بعد (أبى مالك بن أبى الحسن الصغير) . وأرجح أن تكون مصر فى هذه الفترة بغير قاض بعد صرف محمد بن عبدة فى رجب سنة ٢٩٢ هـ ، لعدم تطرق المصادر الأخرى لمظاهر تسلم ابن حربويه القضاء من أبى مالك المذكور ، إضافة الى تصريح ابن حجر بأن مصر بقيت بغير قاض إلى أن قدم ابن حربويه قاضيا سنة ٢٩٣ هـ. (ابن حجر: رفع الاصر ، نشر جست فى الذيل على أخبار قضاة مصر للكندى ، مطبعة الآباء اليسوعيين (بيروت) ١٩٠٨ م ، ص ٥١٨.

(٣) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ٤٥١ ويجب تعديل عبارة الصفدى من: ولى قضاء مصر سنة ثمانى عشرة الى (ولى قضاء مصر ثمانى عشرة سنة) . الصفدى: الوافى بالوفيات ، تحقيق: محمد الحجيرى ، الطبعة الثانية – دار فرانز شتاينر-شتوتجارت،١٩٩١ م ، جـ ٢١ ص ١٩ (رقم ٥) .

ذي الحجة من السنة نفسها إلى بغداد[1].

إقامته في مصر:

أقام ابن حربويه في مصر طيلة توليه منصب القضاء، فلم يؤثر عنه استخلافه غيره عليها وعودته إلى بغداد، وإنما باشر وظيفته بنفسه، حيث أقام في دار إسماعيل بن إسحاق عند مسجد ابن عمروس بالفسطاط، ثم انتقل عنها إلى دار المدائني، ثم إلى دار أخرى يتحقق له فيها الهدوء الذي ينشده لقيام الليل، وقراءة القرآن، ومطالعة قضايا الناس[2].

وكان القاضي أبو عبيد مثالاً للقاضي الصالح، يحرص على إقامة الصلاة في المسجد، ولعل شواغله كانت تمنعه – أحياناً – من إدراك الصلاة من أولها، وربما وجد الإمام انصرف من صلاته، فكان يرسل إليه ينتظره، فضجر الإمام قائلاً: الصلاة تُتنظر ولا تنتظر، فتحرى عنه أبو عُبيد، فأثنى الناس عليه خيراً، فقربه القاضي، وجعله من شهوده ن وبكّر في الذهاب لصلاة الجماعة في المسجد المجاور له، وكان – أحياناً – يؤم الناس في الصلاة[3]، وقد يصلي على الجنائز كصلاته على المحدّث الكوفي (محمد بن أحمد بن جعفر) الذي توفى بمصر سنة ٣٠٠هـ / ٩١٢م[4].

---

(١) احمد بن عبد الرحمن بن برد: الذيل على اخبار قضاة مصر للكندى، مطبعة الاباء اليسوعيين (بيروت) ١٩٠٨ م ص ٤٨١.

(٢) ابن حجر: رفع الاصر جـ ٢ ص ٣٩٣.

(٣) نفسه.

(٤) المزى: تهذيب الكمال فى أسماء الرجال ، تحقيق د. بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠ م جـ ٢٤ ص ٣٤٦.

ثالثاً: نماذج من أحكامه القضائية:

(١) من القضايا الاجتماعية:

أ- امتناع امرأة من السفر مع زوجها، فكان حكمه: "إن لم يكن لها مهر عليه باق، ولم يكن بينهما شقاق، يدعوهما إلى مساوى الأخلاق ؛ فله أن يخرج بها إلى جميع الآفاق"[١].

ب- شكت امرأة إليه ضخامة العضو التناسلي لزوجها، وأنها لا تطيقه، فأمر شاهداً أميناً بالكشف عن ذلك الأمر، فلما تبين صدقها، فَرّق بينهما. وعلّق السبكي على ذلك بأنه توسّط بين المرأة وزوجها، واسترضى خاطر الزوج حتى طلقها، وقد يكون المقصود أنه حكم بفسخ العقد بينهما للسبب المذكور، وأن هذا الحكم غريب، لا نظير له[٢].

(٢) من قضايا الدّين:

كان بمصر توءمان لا يفّرق بينهما من يراهما؛ لقوة الشبه بينهما، حبس أبو عُبيد أحدهما في دين، فكان الأخ الآخر يأتي لزيارة أخيه، فيمكث مكانه وينطلق الآخر حتى ذاع ذلك، فلما بلغ ذلك ابن حربويه، أحضرهما وسألهما: من المحبوس فيكما ؟ فبادر كل منها، فقال: أنا. هنا احتار القاضي، وقّرر إحضار صاحب الدين، ودفعه إليه؛ رحمة بهما، ودرءاً للخطأ في الحكم[٣]؛ وبذلك يكون عفوه عنهما خيرا من الخطأ في إيقاع العقوبة بأيهما.

(٣) في قضايا الحدود:

أسلم نصراني، ثم ارتد فاستتيب فلم يرجع، فشاور الوالي تكين القاضي أبا

---

(١) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، ج ٣ ص ٤٥١.

(٢) السبكى: المصدر السابق جـ ٣ ص ٤٥٢.

(٣) ابن حجر: رفع الإصر، جـ ٢ ص ٣٩٥.

عبيد بشأنه، فركب القاضي إلى الوالي ومعه الشهود، وعرض عليه التوبة، فلم يرجع، ثم عاودوه ثالثة فأصر على ارتداده، فحكم أبو عُبيد بقتله فقُتل، تنفيذاً لحد الردة. وكتب أبو عليّ بن أبي جبلة كاتب الوالي تكين محضر جلسة الحكم، فكاد يكتب أن القاضي والشهود حضروا مجلس الأمير أبي منصور تكين، فصاح فيه القاضي وأغلظ له القول وأمره أن يكتب ما يلي: حضر تكين مولى أمير المؤمنين مجلس القاضي علي بن الحسين، فصدّق الوالي مقولة القاضي قائلاً: صدق القاضي، فالمجلس له حيث حلَّ، اكتب ما قال[1].

(٤) في الأحباس:

عرضت على القاضي أبي عُبيد قضية تتصل بوقف لوالي مصر الوليد بن رفاعة (١٠٩ – ١١٧هـ/٧٢٧-٧٣٥م) حيث اشترط أن يُنفق في وجوه البر ولم يحدد وجهاً معيناً، فسأل عنه القاضي، فعلم أنه كان يلعن علي بن أبي طالب على المنبر، فأمر القاضي أن يجعل وقفه في المنبوذين، مشاكلة لحال صاحبه[2].

(٥) في البيّنة والشهود:

ورد مؤنس الخادم في جيوشه إلى مصر زمن الخليفة المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ) فمرض فأرسل إلى القاضي أبي عُبيد يطلب شهوداً يشهدون أنه أوصى بوقف قرى عديدة على وجوه الخير، وبعتق ٦٠٠ مملوك، وغير ذلك من أبواب البر، فردّ القاضي بضرورة وجود بيّنة تدل على أن مؤنساً حُرٌّ، يجوز له تملك كل هذا والتصرف فيه، وأصرّ على ضرورة ورود كتاب من الخليفة العباسي المقتدر يثبت فيه أنه أعتق مؤنساً، وإلا فلن يمضي القضية[3].

---

(١) ابن حجر: المصدر السابق ، جـ ٢ ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٢) ابن حجر: السابق جـ ٢ ص ٣٩٥.

(٣) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى جـ٣ ص ٤٥٢.

كتب الخليفة المقتدر كتاباً إلى القاضي ابن حربويه، فوصل الكتاب إلى (مؤنس الخادم) بمصر، فطلب إلى أحد الأمراء توصيله إلى القاضي، لكن هيبة الأخير منعته فأمر مؤنس والي مصر تكين أن يحمل الكتاب بنفسه إلى القاضي، فأصر أبو عبيد على ضرورة وجود شاهدين عدلين يشهدان أنه كتاب أمير المؤمنين المقتدر[1].

(٦) في المظالم:

تظلمت امرأة إلى القاضي أبي عُبيد من محمد بن على المادرائي (وكان مشرفاً على شئون مصر المالية والإدارية من قبل الخلافة العباسية) في قطعة أرض – على ما يبدو – لها مجاورة لملكه، اشتراها منها بثلاثمائة دينار فقط، وهي لا تقبل بأقل من ألف دينار، وظلت المرأة تتردد على القاضي، والمادرائي يماطل في المثول بين يدي القضاء، حتى هدد أبو عبيد بإرسال شرطيين يحضرانه بالقوة، وإلا اعتزل القضاء. وكان القيه الطحاوي يلقن المادرائي حجته في التسويف، فأرسل وكيلين بدلاً منه، فرفض القاضي، لأن الوكيل لا يحلف عنه، فردّ المادرائي بأن يرسل القاضي إليه شاهدين يحلف أمامهما، فأبى

---

(١) نفسه. أشار أحد الباحثين إلى موقف القاضى ابن حربويه من مؤنس ، وعده مثلا اعلى للعدالة ، لكنه ربط بين الروايتين وجعلها رواية واحدة (الثانية: رسالة المقتدر فيها اعتراف بعتق مؤنس ، وأبى القاضى تسلمها إلا أنه يشهد عدلان أنها من أمير المؤمنين) . (د. أحمد أمين مصطفى: الرسائل فى مصر الاسلامية الى نهاية الدولة الإخشيدية ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، ١٩٩٠ م ، ص ١٩٣. والحق أن الظاهر يفيد ترابط واتصال الروايتين إلا ان السبكى فصل بينهما ، كما لم يصرح بمضمون رسالة المقتدر ، فرجحت معالجة كل رواية على حدة.

القاضي، وبيّن أنه أرسل شاهدين إلى زيادة الله بن الأغلب[1] لظروف قاهرة قدّرها القاضي لا تتحقق في المادرائي، فلم يُجره جواباً بعد توقف الطحاوي عن تلقينه، وعندها أمر القاضي المرأة أن تأخذ بلجام المادرائي في الطريق وتطالب بحقها، فتوسط أحمد بن محمد المادرائي بينهما وتم منحها ما تريد، وشهد على ذلك شاهدان في مجلس القاضي وحضرت المرأة ومعها النقود[2].

تعليق:

أ- تحرر القاضي أبو عُبيد من مذهب أبي ثور الشافعي، وغدت جميع أحكامه في مصر من اختياره، وحكم بما لو حكم به غيره ما سكتوا عنه، لكنه لم ينكر عليه أحد؛ إذا كان لا يُطعن عليه في علم، ولا تلحقه ظِنّة في شبهة، ولا يظلم في حُكم[3]. (ولعل حكمه بشأن المرأة الشاكية ضخامة عضو زوجها خير

---

(١) هو آخر أمراء دولة الأغالبة بالمغرب الادنى ، حكم من سنة (٢٩٠-٢٩٦هـ / ٩٠٢-٩٠٨ م) وسار عن إفريقية إلى مصر بعد إسقاط الفاطميين دولته ، وأقام بها ثمانية أيام ، ثم خرج يريد بغداد فلما بلغ الرقة كتب إلى الوزير ابن الفرات ، فأمره بالتوقف ، فظل سنة وتفرق عنه أصحابه ، وظل غارقا فى ملاذه ، حتى أمره المقتدر أن يعود لاسترداد دولته ، وأمر والى مصر عيسى النوشرى (٢٩٢- ٢٩٧ هـ / ٩٠٤ - ٩٠٩ م) بتجهيزه بالجند والسلاح والأموال، فماطل النوشرى فى ذلك حتى تتابعت على زيادة الله الأمراض ، وخرج الى فلسطين فمات بالرملة ، ودفن بها. (ابن الاثير: الكامل، جـ ٦ ص ٤٤٥ - ٤٤٦) .ويبدو أن زيادة الله قبيل مغادرته مصر إلى فلسطين وقعت له خصومة مع أحد الناس ، وكان الوالى النوشرى توفى ، وولى مصر تكين (٢٩٧- ٣٠٢هـ / ٩٠٤-٩١٤م) فأراد القاضى أبو عبيد استدعاءه ، لكن تكين نصحه ألا يستدعى زيادة الله ، ويقبل إرسال شاهدين إليه ، حتى لا يختفى او يهرب ، وقد كلفه الخليفة المقتدر باستعادة إفريقية كما مر ذكره. (ابن حجر: رفع الاصر ، جـ ٢ ص ٣٩٨) .

(٢) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، (جـ ٣ ص ٤٤٩- ٤٥٠) .

(٣) يرى أحد المستشرقين أن نظر القاضى فى المواريث استقر بصورة نهائية فى القرن =

شاهد على هذا).

ب- تعددت نوعيات القضايا التي حكم فيها أبو عُبيد (في مشاكل المجتمع، والأموال، والأحباس، والحدود، وغيرها) وهو أمر طبعي إزاء طول مدة ولايته القضاء في مصر. واتضح من النظر في أحكامه الصادرة عنه اتساع أفقه، وقدرته على الاجتهاد، وتحرزه من الخطأ في الحكم، وصرامته في الحفاظ على هيبة القضاء (كما في إصراره على صيغة معينة تكتب في محضر الجلسة رغم أنها عقدت في مجلس الوالي)، وحيدته في إصدار الأحكام وتسويته بين المتقاضين، وإصراره على صحة البينة وتوفر الشهود.

جـ- تعددت اختصاصات القاضي ابن حربويه كما رأينا، وربما دخل فيها - أحياناً - ما لا يختص به القضاء، مثل: المواريث[1]، وقضاء المظالم[1] (كما

الرابع الهجرى. (آدم متز: الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، نقله إلى العربية: محمد عبد الهادى آبو ريدة ، الطبعة الثالثة مكتبة وهبة ١٩٥٧ م جـ ١ ص ٣٩٤) .ويبدو هذا صحيحا فقد كان ابو عبيد يورث ذوى الارحام (ابن حجر:رفع الإصر، جـ٢ ص ٣٩٥) . وثبت عملياً بعد وقعة حباسة بن يوسف الكتامى فى إحدى محاولات الفاطميين غزو مصر سنة ٣٠٢ هـ /٩١٤ م أن القاضى ابا عبيد خرج مسرعا الى الوالى تكين بعد هذه المعركة التى كثر فيها قتلى المصريين ، وقد علم أنه ينوى حفر خندق يلقى فيه الجثث لكثرتها ، فنهاه القاضى عن ذلك ، وأمره ان ينادى على الناس فتتسلم كل أسرة قتيلها وذلك مراعاة لما يترتب عليه من توزيع تركات هؤلاء على ذوى الميراث.(ابن حجر: المصدر السابق جـ ٢ ص ٣٩٦) .

(١) يمكن مراجعة ما ورد عن النظر فى المظالم التى تحتاج إلى نفوذ كبير ورهبة تقمع الظالم وتزجر المعتدى لاسيما اذا كان من كبراء القوم فى: ابن خلدون: المقدمة تحقيق د. على عبد الواحد وافى الطبعة الثالثة ، دار نهضة مصر بالفجالة - القاهرة ١٩٨١م جـ ٢ ص ٦٣١ ، وعبد الحميد أحمد سليمان: الحكومة والقضاء فى الإسلام ، مكتبة التراث

فى قضية المادرائي، وصبره على مماطلته، ورده على حججه حتى حصل للمرأة على حقها كاملا دون اصطدام به).

رابعاً: تحليل شخصيته:

لم يكن ابن حربويه بهى المنظر، وربما اقتحمته العين اقتحاماً، إذ لم يكن وجهه حسناً، بل كان كثير الجدري[٢]، لكن ما إن يتكلم حتى ينصت له ناظره ويعجب من فصاحة لسانه، فيقع من قلبه – عندئذ – أعظم موقع ؛ ولذلك عرف له العلماء قدره، فكان الفقيه ابن الحداد كثير المخالطة له، والتعظيم لقدره، وله به خصوصية[٣]، وكان يتعلم منه القضاء ويقتدي به[٤]، وقد أهّله علمه الواسع لينوب عن ابن حربويه – أحياناً – في القضاء[٥]. وكذلك جالسه الفقيه الحنفي

=

الاسلامى بالقاهرة ١٩٨٤م ، ص ٦٢- ٦٦ ، ود. عبد الرحمن أحمد سالم: ادارة القضاء العربى الإسلامى ، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية ، الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية بالقاهرة سنة ٢٠٠٤ م ، المجلد الأول ، الجزء الثانى ص ٣٨٩ وبعدها.

(١) ابن حجر: رفع الاصر ، جـ ٢ ص ٣٩١.

(٢) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، جـ ٣ ص ٤٤٧.

(٣) السبكى: المصدر السابق ، جـ ٣ ص ٨١، ٨٤ ، وابن كثير البداية والنهاية ، تحقيق: احمد ابى ملحم وآخرين ، دار الريان للتراث بالقاهرة ١٩٨٨ م ، جـ ١١ ص ٢٤٤ (كان ينوب عنه فى القضاء أحيانا) .

(٤) د. سيدة كاشف: مصر فى عصر الاخشيديين. الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة تاريخ مصر رقم ٢٩) ، ١٩٨٩م ، ص ٢٠٨.

(٥) كان الشهود يحسدون الطحاوى ويحولون بينه وبين الشهادة أمام القضاء ، لئلا تجتمع له رئاسة العلم وقبول الشهادة. وقد اغتنم أبو عبيد رحيل جماعة من الشهود إلى مكة للمجاورة بها فعدّل الطحاوى بشهادة شهود آخرين (مثل: أبى القاسم مأمون ، ومحمد بن موسى) وذلك

=

الطحاوي، وتوثقت علاقته به، وعدّله ابن حربويه أمام القضاء[1].

ويمكن – من خلال تتبع حياة أبي عبيد في مصر – استنباط عدد من سماته الشخصية على النحو الآتي:

(١) الزهد والتقشف والصلاح:

لما رأى ابن الحداد زهد أبي عبيد وتقشفه، سأله عن سر قبوله منصب القضاء، فأجابه بأنه رأى من لا يصلح يطلبه، فتحمل مسئوليته ؛ تقرباً إلى الله بإقامة الحق والعدل بين الناس[2].

ورغم أن ابن حربويه كان يحصل على راتب شهري مُجز يبلغ مائة وعشرين ديناراً[3]، إلا أن ذلك لم يزده إلا تقي وصلاحاً، فقد وصفه أحد

بعد وقوفه إلى جانب أبى عبيد بعد الخلاف المشهور بينه وبين الفقيه منصور بن إسماعيل سنة ٣٠٦هـ / ٩١٨ م. (ابن خلكان: وفيات الأعيان ، تحقيق د. إحسان عباس ، دار صادر بيروت و١٩٦٨م ، جـ ١ ص ٧٢ ترجمة رقم ٢٥) والمقريزى: المقفى ، تحقيق: محمد اليعلاوى ، دار الغرب الإسلامى – بيروت ١٩٩١ م جـ ١ ص٧٢٢ ، ترجمة رقم ٦٦٦) . ويمكن مراجعة تفاصيل الخلاف الناشب بين القاضى أبى عبيد والفقيه منصور بن إسماعيل حول نفقة الحامل المطلقة ثلاثا ، نسبة منصور خطأ الى القاضى ما لم يقله انها لا نفقة لها ، وتكذيب منصور للقاضى لتطور الموقف بينهما ، وتعصب الكثيرين لمنصور وتحامل اخرين عليه ، ثم شهادة احد الشهود على منصور ترداده كلاما يمس العقيدة ، تهديد القاضى بضرب عنقه إن شهد شاهد عدل آخر عليه ، واختفاء منصور وموته من الفزع والهلع وتطاول المتعصبين له على القاضى ومنعه من الصلاة عليه بعد موته. راجع: (السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، جـ ٣ ص ٤٧٩- ٤٨١) .

(١) ابن حجر: رفع الإصر، جـ ٢ ص ٣٩٣.

(٢) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى جـ٣ ص ٤٤٧.

(٣) ابن كثير: البداية والنهاية ، جـ ١١ ص ١٧٩.

الزاهدين بأنه مكث أربعين سنة لم يَخْطُ فيها خطوة في هوى نفسه، ولا نظر في شيء فاستحسنه ؛ حياء من الله، وظل ثلاثين عاماً، لم يمل على ملكيْه قبيحاً[١].

(٢) الورع والتواضع:

هاتان صفتان متلازمتان متداخلتان في نفس القاضي أبي عبيد، وعليهما عدة شواهد، منها: أنه في طريق عودته من لقاء الوالي تكين بالجيزة، دخل بستاناً في الطريق، فبال، واستنجى، وتوضأ من ماء البستان ثم انصرف. وبعد أيام حرّكه شدة ورعه للسؤال عن صاحب البستان، فقيل له: فلانة، فلم يستنكف أن يرسل إليها يستأذنها في القدوم إليها، ففزعت المرأة رغم أنها كانت من أهل الشرف والمكانة، وقالت: بل أركب أنا إلى القاضي، فأبى وقدم بنفسه، وتأكد أنها تملك البستان وحدها، ثم عرض عليها ثمن الماء الذي استخدمه، فبكت المرأة تأثراً من شدة تقواه، وأرادت أن تهدي البستان إليه لو قبل، ولم يدعها حتى تيقن أنها سامحته عن طيب نفس، لا مجاملة له بسبب منصبه[٢].

وكذلك أمر غلامه بشراء قداحة يوقد بها النار؛ لحرصه على شرائها من الفرّان بالمال، فلجأ إلى ذلك؛ كي لا يشيع بين الناس أنه يشتري النار[٣]. وأيضاً كان يأمر غلامه بشراء اللحم من الجزار، ويحرص على إعطائه الثمن مقدماً، ثم يأخذ منه كل يوم رقعة بخطه[٤].

(٣) شدة المهابة والوقار والاعتداد بالنفس:

اتسم القاضي أبو عبيد بالهيبة البالغة وشدة الحزم، وكان مضاء أحكامه نابعاً

---

(١) السبكي: طبقات الشافعية الكبرى جـ ٣ ص ٤٥٠.

(٢) ابن حجر: رفع الإصر ، جـ٢ ص ٣٩٦.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه.

من مضاء عزيمته[1]. لقد كانت هيبته تستقر في قلوب العوام والخواص على سواء، فها هو يصيح بأحد الخصوم الذي ضحك متعجباً في مجلس الحكم قائلاً له: لا أضحك الله سنّك، ويحك ! تضحك في مجلس الله مطّلع عليك فيه ؟ كيف تضحك وقاضيك بين الجنة والنار ؟! ففزع الرجل فلما مضى خَرّ في بيته مريضاً[2].

وثمة مثال آخر: فزع نائب القاضي أبي عبيد لما بلغه ذم جماعة من الناس له عند القاضي، وكتب إليه مرتعداً من رد الفعل المنتظر، فإذا بأبي عبيد يتعامل بعقلانية وتؤدة مع هذا الأمر؛ مما يدل على حكمته البالغة، حيث ردّ عليه بأن المادحين والذامّين له لو تساووا ما نال ذلك من مكانته عنده، فكيف والمادحون

---

(١) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى. جـ ٣ ص ٤٥٣ وتجدر الإشارة الى ملابسات هذا الموقف ، حيث خرج رجل إلى الحمام يوما يلتمس أجرة الاغتسال من جنابة ، فإذا برجل يلقاه مطالبا إياه بدين عليه مقداره خمسة دنانير وتوجه به الى القاضى أبى عبيد الذى خرج من المسجد لتوه (فلعله عقد مجلس القضاء به) ، وأمامه غلام أسود خصى (ربما يحمل دفتر الجلسة) ، فألح صاحب الدين على القاضى أن يفصل بينهما فدخل القاضى بيته ، وليس على بابه حاجب ، ثم خرج الغلام الأسود ، ودعاهما للدخول ، فعقدت جلسة القضاء فى بيت القاضى ، وطلب إليهما أن يتكلما ، فسبق المدين وزعم أن له خمسة دنانير مصرية صحيحة على صاحبه ، فسأل القاضى الدائن الحقيقى عما يقول إزاء هذا الكلام ، فضحك الرجل متعجبا أن ينقلب من مجنى عليه إلى جانٍ ، فصاح فيه القاضى كما علمنا ، ومن شدة فزعه تعهد بدفع الدنانير ، فلما خرجا تمسك المدين بتعهد الدائن ، وهدده بالعود إلى القاضى ، فأعطاه دينارا ، وظل مريضا ثلاثة أشهر ، تكاد تقتله صيحة القاضى. هذه الرواية صدرت بلفظة: (ذُكر) ، فهى مجهولة الأصل ، وفيها مبالغة شديدة ، ولا أميل إلى تصحيحها لأن القاضى شغل بضحك الرجل ولم يفحص القضية جيدا ولم يهدىء روع الدائن ، حتى حكم بالجور ، وانقلب الدائن مديناً !

(٢) السبكى: المصدر السابق ، جـ ٣ ص ٤٥١.

أضعاف الذامين؟ ثم نصحه محذراً – بحزمه المعهود– ألا يزيده كتاب القاضي إليه إلا تواضعاً، ونهاه أن يفخر به على رعيته ؛ كي لا تضعف قلوبهم، ثم بيّن له أن قُربه منه بمقدار قربه من الحق، وبعده منه بمقدار بعده عن الحق[١].

أما عن وقاره وجلالته واحتشامه، فحدّث ولا حرج، ويكفي أن نقول: لم يره أحد – رغم طول مكثه في مصر – يأكل أو يشرب، أو يرتدي ملابسه، أو يغسل يده، إنما يفعل ذلك في خلوة، حتى غلامه يحضر له الماء ويخرج، ولايراه وهو يتوضأ[٢]، ولم يُر مرة واحدة يتمخط أو يبصق، أو يحك جسمه، أو يمسح وجهه[٣]، وكان إذا ركب لا يلتفت، ولا يتحدث مع أحد يصلح رداءه[٤]. وخلاصة القول: أنه كان وافر الحرمة والحشمة، منكبًا على عمله في انقطاع تام، حتى إنه سئل يوماً: هل رأى القاضي النيل ؟ فقال: سمعت خرير الماء[٥].

كان القاضي أبو عبيد ذا عزة وكبرياء، شديد الاعتداء بنفسه، عظيم المحافظة على مكانة القضاء وحرمته، وقد سبق أن بيّنا شيئا من ذلك في موقف له مع الوالي تكين، وهو – بصفة عامة – آخر من ركب إليه الأمراء[٦]، بل كان لا يخاطب الولاة بلقب الأمير، فمثلاً: يقول عن الأمير تكين: كيف أبو منصور ؟ وإذا ذكر الوالي هلال بن بدر، يذكره باسمه[٧].

هذا، وقد بلغ ابن حربويه منزلة سامية لدى الوزير أحمد بن محمد بن

---

(١) السبكى: السابق ، جـ٣ ص ٤٤٧ ، وابن حجر: رفع الإصر جـ ٢ ص ٣٩٧.
(٢) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، جـ ٣ ص ٤٤٧.
(٣) ابن حجر: رفع الإصر ، جـ٢ ص ٣٩٦.
(٤) نفسه.
(٥) ابن حجر: السابق ، جـ٢ ص ٣٩٥.
(٦) ابن حجر: السابق ، جـ ٢ ص ٣٩٦.
(٧) ابن حجر: السابق ، جـ ٢ ص ٣٩٣ – ٣٩٤

بسطام، الذي من شدة إعجابه به لقّبه بقاضي الدنيا كلها، وكان يودعه بنفسه حتى يغيب عن عينه، وعندما دخل ابن بسطام مصر، كان يرسل أحد حجابه لمجلس قضاء أبي عبيد يمنعه من القيام لإبن بسطام إذا دخل على القاضي، وكذلك فعل الوالي تكين، وإذا حضر الوزير ولم يجد القاضي جلس دون مرتبته، حتى يجئ القاضي، فيقوم له الوزير ابن بسطام[1]. وهذا يدلنا على أن هذه السمة من سمات القاضي لم تكن صلفاً أو كبراً، أو سوء أدب مع رجال الدولة ؛ لأنهم هم أنفسهم كانوا يحرصون على توقيره وإجلاله على نحو ما ذكرت؛ اعترافاً بعلمه وفضله، وعدله.

خامساً: اعتزاله القضاء:

ذكر ابن حجر أن خلافاً ما وقع بين أبي عبيد ووالي مصر هلال بن بدر سنة ٣١٠هـ/٩٢٢م، فامتنع القاضي من مزاولة عمله فاسترضي، فعاد ثانية، ثم طلب إعفاءه من منصبه سنة ٣١١هـ/٩٢٣م[2]، وأرسل في ذلك الفقيه ابن الحداد إلى بغداد، وكان الأخير يتردد على الوزير على بن عيسى بن الجراح، فيرفض إعفاء أبي عُبيد، ويعد بإزالة ما دفع القاضي إلى الاستعفاء من منصبه، ويرجح الوزير كراهية القاضي التعامل مع والي مصر هلال ابن بدر (٣٠٩-٣١١هـ/٩٢١-٩٢٣م) ؛ لأنه شاب قليل الخبرة، ولا يعرف قدر القاضي، وعزم الوزير على عزل هذا الوالي، وتولية أحمد بن كيغلغ الشيخ العاقل الذي يقدر لأبي عبيد قدره. إلا أن ابن الحداد كان يبلغ الوزير إصرار أبي عبيد على الاعتزال، ويلح في طلب ذلك، ويريد الاستجابة له قبل مغادرة ابن الحداد بغداد

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهديب ، جـ ٧ ص ٢٦٨. جاء فى (السيوطى: حسن المحاضرة) جـ ٢ ص ١٤٥: عزله سنة ٣٠١ هـ ، وهذا خطأ.

(٢) ابن حجر: رفع الإصر ، جـ ٢ ص ٢٦٣.

عائداً الى مصر وفي هذه الأثناء عُزل الوزير على بن عيسى، وولي مكانه أبو الحسن بن الفرات، الذي كان يكره أبا عبيد، لعدم استجابته لمطلب عرضه عليه رآه أبوعبيد غير سائغ. ولذلك سارع بعزل أبي عبيد، وأرسل إلى (عبد الله ابن إبراهيم بن مكرم) قاضي بغداد أن يرسل إلى مصر قاضياً ينوب عنه بها، فأرسل كتاباً يرشح أربعة من أهل مصر لتولي المنصب منهم: الطحاوي، وأمرهم أن يختاروا منهم واحداً، يتسلم القضاء من أبي عبيد، عندئذ توقف أبو عبيد عن الحكم[١]، وانشرح صدره لذلك، فأملى على طالب بعض الأحاديث في مجالس علمية عقدها لذلك[٢]، وحزن الناس لاعتزاله[٣]، وتشاور علماء مصر واختاروا أبا الذِّكر محمد بن يحيى الأسواني قاضياً[٤].

سادساً وأخيراً – وفاته وشهادات العلماء له:

عاد ابن حربويه إلى بغداد يدرس العلم لطلابه حتى وافته المنية في شهر صفر سنة ٣١٩هـ/٩٣١م ببغداد، وصلى عليه الفقيه الشافعي أبو سعيد الإصطخري[٥].

من الشهادات الجامعة في حق القاضي أبي عبيد ما قاله الفقيه منصور بن إسماعيل: "رأيت رجلاً عالماً بالقرآن والفقه والحديث والاختلاف ووجوه

---

(١) ابن حجر: تهذيب التهذيب ، جـ ٧ ص ٢٦٧.

(٢) ابن تغري بردى: النجوم الزاهرة ، جـ ٣ ص ٢٣٣.

(٣) السيوطى: حسن المحاضرة، جـ ٢ ص ١٤٥.

(٤) السبكىَ: طبقات الشافعية الكبرى ، جـ ٣ ص ٤٤٨. ولا يصح ما جاء لدى ابن هداية الله: طبقات الشافعية صـ ٥٣ – ٥٤: أن أبا عبيد توفى سنة ٣١٧ هـ ، وذلك لا يصح ما ذكره متز فى: (الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى) جـ ١ ص ٣٨١: أن أيام القاضى أبى عبيد امتدت إلى ٣٢٩ هـ / ٩٤١ م.

(٥) ابن حجر: رفع الإصر، جـ ٢ ص ٣٩٤.

المناظرة، واللغة والنحو، وأيام الناس، عاقلاً ورعاً زاهداً متمكنا"، فظن ابن الحداد تلك الأوصاف من قبيل المبالغة، فلما لقيه بنفسه وخالطه قال: وجدت منصورا مقصراً في وصفه[1].

ونختم بما أُثر عن ابن الحداد، حيث كان كثير الإجلال لأبي عُبيد، ويلقبه بالقاضي في غيابه وحضوره، وفي حياته وبعد وفاته، فإذا قيل له: من القاضي؟ غضب وقال: إنما القاضي أبو عبيد".

(خلاصة)

وهكذا سلّط هذا البحث الضوء على أهم شخصية قضائية في مصر في فترة ما بين العصرين: الطولوني والإخشيدي، مبيناً نسبه ومولده ومؤهلاته العلمية، وتدرجه حتى ارتقى عرش القضاء في مصر، ثم عرض البحث لنماذج موحية متنوعة من أحكامه القضائية مع التعليق عليها، ثم حلل شخصيته باستخلاص سماته الشخصية كما ظهرت من فترة مكثه في مصر قاضياً، ثم عرض لملابسات اعتزاله منصب القضاء، ورحيله إلى بلده بغداد، ينشر العلم هناك بعد تحرره من قيود المنصب، ثم وفاته وشهادات العلماء له حياً وميتاً.

---

(١) السبكى: طبقات الشافعية الكبرى ، جـ ٣ ص ٤٥١.

(قوائم المصادر والمراجع والموسوعات)

أولا- المصادر:

١. ابن الاثير (عز الدين على بن محمد الجزرى ت ٦٣٠هـ / ١٢٣٢ م):

- الكامل فى التاريخ، جـ ٦، جـ ٧، تحقيق: د. محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٩٨٧ م.

٢. ابن بُرد (أحمد بن عبد الرحمن):

- الذيل على اخبار قضاة مصر للكندى – نشر: جست، مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت، ١٩٠٨ م.

٣. ابن تغرى بردى (أبو المحاسن يوسف الأتابكى ت ٨٧٤هـ/١٤٧٠م):

- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، جـ ٣، تقديم وتعليق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٢ م.

٤. ابن حجر (أحمد بن على العسقلانى ت ٨٥٢ هـ / ١٤٤٩ م):

- تقريب التهذيب، جـ ١ – جـ ٢، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار المعرفة – بيروت، ١٩٦٠ م.
- تهذيب التهذيب، جـ ٧، دار الفكر- بيروت، ١٩٨٤ م
- رفع الإصر عن قضاة مصر، جـ ٢، تحقيق: د. حامد عبد المجيد، ومراجعة إبراهيم الإبيارى، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة، ١٩٦١ م.
- وتوجد نشرة أخرى للمستشرق جست موجودة فى (الذيل على أخبار قضاة مصر للكندى)، مطبعة الآباء اليسوعيين – بيروت، ١٩٠٨ م.

٥. الخطيب البغدادى (أبو بكر أحمد بن على ت ٤٦٣ هـ / ١٠٧١ م):

- تاريخ بغداد، جـ ٦،٨،١١،١٤، دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

٦. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد ت ٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م):

- المقدمة، جـ ٢، تحقيق: د. على عبد الواحد وافى، دار نهضة مصر بالفجالة – القاهرة ١٩٨١ م.

٧. ابن خلكان (شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر ت ٦٨١ هـ / ١٢٨٢ م):

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المجلد الأول، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٦٨ م.

٨. ابن الداية (أحمد بن يوسف بن إبراهيم ت ٣٤٠ هـ / ٩٥١ م):

- المكافأة، تصحيح وضبط وشرح: أحمد أمين وعلى الجارم، المطبعة الأميرية بالقاهرة، ١٩٤١م.

٩. الذهبي (شمس الدين محمد بن أحمد سيد عثمان ت ٧٤٨هـ / ١٣٤٨م):

- تاريخ الإسلام ووفيات مشاهير الأعلام، جـ ٢٣، تحقيق: د.عمر عبد السلام تدمري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي – بيروت ١٩٩٣م.
- سير أعلام النبلاء، جـ ١٤، أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه. شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة – بيروت ١٩٨٥م.

١٠. السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن علي عبد الكافى ٧٧١هـ / ١٣٧٠م):

- طبقات الشافعية الكبرى، جـ ٢ – جـ ٣، تحقيق: محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، نشر: دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٤م.

١١. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكرت ٩١١هـ / ١٠٠٥م):

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جـ ١ – جـ ٢، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٦٧م.

١٢. الصفدي (خليل بن أيبك ٧٦٣هـ / ١٣٦٣م):
- الوافي بالوفيات، جـ ٢١، تحقيق: محمد الحجيري، الطبعة الثانية دار فرانز شتاينر - شتوتجارت ١٩٩١م.
١٣. ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ت ٧٧٤هـ / ١٣٧٣م):
- البداية والنهاية، جـ ١١، تحقيق: د.أحمد أبو ملحم وآخرين، دار الريان للتراث بالقاهرة ١٩٨٨م.
١٤. المزى (جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن ت ٧٤٢هـ / ١٣٤١م):
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جـ ٢٤، تحقيق وتعليق: د.بشار عواد، مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٠م.
١٥. المقريزي (أحمد بن علي ت ٨٤٥هـ / ١٤٤١م):
- المقفى الكبير، جـ ١، تحقيق: محمد اليعلاوي، نشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩١م.
١٦. ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم علي بن أحمد ت ٧١١هـ / ١٣١١م):
- لسان العرب، جـ ١، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بالقاهرة، د.ت.
١٧. ابن هداية الله (أبو بكر بن هداية الله الحسيني ت ١٠١٤هـ / ١٦٠٥م):
- طبقات الشافعية، تحقيق وتعليق: عادل نويهض، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، ١٩٨٢.

ثانيا: المراجع:

١٨. آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، نقله إلى العربية: محمد عبد الهادي أبو ريدة، الطبعة الثالثة، مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٩٥٧م.

١٩. إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، جـ ١، الطبعة الثالثة، مطابع الأوفست بشركة الإعلانات الشرقية (القاهرة)، ١٩٨٥م.

٢٠. د. أحمد أمين مصطفى: الرسائل في مصر الإسلامية إلى نهاية الدولة الإخشيدية، مطبعة السعادة بالقاهرة، ١٩٩٠م.

٢١. د. سيدة كاشف: مصر في عصر الإخشيديين، الهيئة المصرية العامة للكتاب (سلسلة تاريخ المصريين رقم ٢٩)، ١٩٨٩م.

٢٢. عبد الحميد أحمد سليمان: الحكومة والقضاء في الإسلام، مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة، ١٩٨٤م.

٢٣. عمر رضا كحالة: معجم المؤلفين، جـ ٢، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٩٣م.

ثالثا: الموسوعات:

عبد الرحمن أحمد سالم: إدارة القضاء العربي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، الناشر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بجامعة الدول العربية بالقاهرة، المجلد الأول، الجزء الثاني، ٢٠٠٤م.